وثائق حزبية
من تاريخ البعث

التحويل الإشتراكي للمجتمع والدولة في العراق وسورية

توصيات المؤتمر القومي السادس
لحزب البعث العربي الإشتراكي
دمشق - 23 تشرين الأول 1963

منشورات



التحويل الإشتراكي للمجتمع والدولة في العراق وسورية

توصيات المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الإشتراكي

ان التحويل الاشتراكي للمجتمع يقتضي توضيح سياسة الحزب المرحلية بصورة علمية مفصلة.واذا كانت هذه القرارات لا تشكل خطة كاملة مفصلة الا ان ابراز الخطوط العامة لهذه الخطة وتوضيح المسائل التي يثيرها التحويل سيمكنان قيادة الحزب في سوريا والعراق بالاشتراك مع المجلس الوطني لقيادة الثورة والحكومة من وضع خطة شاملة ومفصلة لتنفيذ هذا التحويل الذي تطمح اليه جماهيرنا.ان المسائل التي يثيرها التحويل الاشتراكي للمجتمع في هذه المرحلة عديدة ولعل اهمها:

- مسألة تطوير اجهزة الحكم وعلاقة هذه الاجهزة بالحزب وبالجماهير الشعبية اللاحزبية.
- الثورة الاشتراكية وضرورتها.
- قضايا التصنيع والتحويل الاشتراكي في قطاع الصناعة والتجارة.
- قضايا الاصلاح الزراعي واسلوب تحويل الارض الى قطاع اشتراكي لمصلحة جماهير الفلاحين.
- حاجات الجماهير الملحة في الصحة والسكن والتعليم.

اولا: تطوير اجهزة الحكم لكي تستطيع المساهمة بالتحويل الاشتراكي:

١-لقد بني هذا الجهاز لبنة لبنة خلال عهود رجعية كانت عقلية السلطة فيها عقلية ((البوليس)) و ((القاضي)) فقط، فالمفهوم الاشتراكي للسلطة باعتبارها احدى الوسائل الاساسية للتطوير الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وللخدمات، لم تكن ابدا منطلق تلك العهود.ولان هذه الاجهزة قد بنيت خلال عهود رجعية لذا كان من الطبيعي انفصالها عن الجماهير وتحولها الى عبء على الجماهير، واصبحت الجماهير مستثمرة لا بوصفها منتجة ومستهلكة فحسب بل بوصفها مكلفة ايضا.وهكذا اصبحت جماهير شعبنا تواجه استثمارا سياسيا من الدولة باعتبارها ممولة للخزينة.

٢-بما ان الاتجاه نحو التنمية الاقتصادية ـ والتصنيع بوجه خاص ـ لم يكن السياسة الاساسية للسلطة في العهود الماضية، ولان سياسة التعليم كانت مرتجلة لذا فقد بقي الطابع الفني لهذه الاجهزة ضعيفا ان لم نقل مفقودا. ان سياسة التعليم المرتجلة التي كدست ((انصاف المثقفين)) في العلوم الانسانية، جعلت الطابع الاساسي لهذه الاجهزة هو الطابع الاداري لا الفني، طابع السلطة لا طابع الخدمة. وهكذا تحولت سياسة التوظيف من عملية سد حاجة فعلية لاجهزة الدولة الادارية الى امتصاص العاطلين عن العمل من هؤلاء .. وهكذا تضخمت اجهزة الدولة مؤدية الى اهدار اموال الشعب من جهة والى تعطيل قوى هؤلاء وامكاناتهم خلف الطاولات الانيقة من جهة اخرى.

٣-ان فقدان اية رقابة شعبية على اجهزة الدولة، وفي غياب الجماهير المنظمة عن ممارسة دور فعال في القيادة والرقابة، تحولت تلك الاجهزة الى التعقيد في انظمتها وقوانينها وتعددت المراجع المسئولة وتسلسلها الهرمي وخلقت رقابات رسمية متنوعة، هي عمليا من نفس نوعية الجهاز ومستواه، وهكذا اضيفت الى عوامل التأخر وضعف الارتباط بالجماهير عامل سلبي آخر وهو شل هذه الاجهزة عن الحركة السريعة، حيث اثقلها الروتين وكبلها ضعف روح المسئولية.

٤-ان اكثر الجوانب سلبية في هذه الاجهزةهي خلق فئة من كبار الموظفين اصبح قسما هاما منها بحكم روابطها المتينة وصلاتها المتشابكة مع الطبقة المستثمرة ذيلا لها ومنفذا لاغراضها ومصالحها. وفي الوقت نفسه فان تلك العهود لم تبخل على هذه الفئة فمنحتها امتيازات مادية كبيرة، وهكذا اصبحت هذه الفئة ((بورجوازية جديدة)) فعلا، وازدادت الفروق العملية بين الحد الاعلى والادنى للرواتب.

٥-في كل بلاد العالم، وحتى في اعرق بلاد العالم رأسمالية توجد علاقة وثيقة بين الراتب وبين متوسط الدخل الفردي، وهي بشكل تقريبي وعام تدور حول متوسط الدخل الفردي لتتزايد بحيث لا تزيد كثيرا عن خمسة امثاله. اما في اقطارنا فان الحد الادنى للرواتب يبلغ حوالي ثلاثة امثال الدخل الوسطي للفرد وتتصاعد هذه النسبة لتبلغ حوالي اربعين ضعفا في الرواتب العليا، علما ان متوسط الدخل الفردي هو مجرد رقم نظري حسابي ليس له وجود في الواقع لان دخل الاكثرية الساحقة من المواطنين، وفي الريف بشكل خاص، يهبط بصورة ملحوظة عن هذا الرقم. ويتبين لنا هنا الاجحاف الهائل في توزيع المداخيل

في نطاق الدولة على الاقل.هذه الحقيقة الواضحة تصور على نحو بين الطـابع الطبقـي لاجهزة الدولة.

تلك هي الصورة العامة للاجهزة في القطرين السوري والعراقي.

ويجدر بنا ان ننوه منذ البدء ان أي تحويل اشتراكي للمجتمع سيكون هجينا ومبتورا ومشوها اذا لم ينطلق منذ البداية من تطوير هذه الاجهزة تطويرا جذريا شاملا، ولعل الجانب الاكـبر مـن تشويه نظام عبد الناصر للتحويل الاشتراكي هو عدم قدرته على تطوير هذه الاجهزة، التي بقيـت حتى الان استمرارا لاجهزة فاروق.حقا ان الجماهير بقيادة الحزب هـي التـي سـتتولى عمليـة التحويل الاشتراكي الا ان لهذه الاجهزة دورا هاما في هذا التحويل، لذا فان نقطة الانطـلاق فـي عملية تحويل صحيحة وسليمة لا بد ان تبدا بتطوير هذه الاجهزة لكي تصبح اداة مخلصة للثـورة الاشتراكية.

الخطوط العامة لاساليب هذا التطوير هي التالية:

١-ان نقطة الانطلاق الاساسية في تطوير هذه الاجهزة هي وضعها تحت رقابـة الجمـاهير الشعبية المنظمة وتحت رقابة المجالس التمثيلية، وهذا يقتضي ضـرورة تطبيـق نظـام اللامركزية على اوسع نطاق.ان فتح الطريق لمبادرة الجماهير الشعبية لكي تعمـل علـى تطوير هذه الاجهزة سيكون نقطة تحول حاسمة في تاريخ هذه الاجهزة، ستجدد شـبابها وسترتفع بها من الروتين والجمود واللامبالاة الى الانطلاق والمرونة والايمـان بـالعمل والالتصاق بقضايا الشعب، وسيتحول الموظف من مواطن همه قبض الراتب فـي آخـر الشهر الى مواطن في خدمة البناء الاشتراكي للشعب.

وعلى القيادات القطرية ايجاد الصيغة العملية والديموقراطية لوضع اجـهزة الدولـة تحـت الرقابة الشعبية.

٢-من الصعب منذ الان اعطاء صيغة واضحة ومحدودة حول علاقة الحزب بأجهزة الدولـة لان تجربة الحزب في الحكم لا تزال في بدايتها ولا يمكن استخلاص نظرية واضحة خـلال هذه المدة القصيرة.الا ان التجربة اليومية خلال هذه الاشهر قد اكدت اهمية الحزب فـي تطوير اجهزة الدولة.

ان القضايا الرئيسية حول موضوع دور الحزب في تطوير اجهزة الدولة هي التالية:

أ ـ ان للحزب ملء الحق في قيادة اجهزة الدولة قيادة مباشرة بواسطة عناصر ثورية اشتراكية، حزبية كانت او لا حزبية. الا ان هذا الدور ينبغي ان يبقى في حدود القيادة لا الاحتكار، لان الاحتكار بالاضافة الى كونه مخالفا لابسط مقتضيات الديموقراطية، سيحول الحزب الى جهاز بيروقراطي يفقد دوره وصلاته بالجماهيرشيئا فشيئا. ولكي يستطيع الحزب ممارسة دوره القيادي لاجهزة الدولة وتطوير هذه الاجهزة ينبغي ان يمسك بقيادة القطاعات الحكومية الحساسة والقطاعات التي لها صلة وتماس يومي بالجماهير بالاضافة الى القطاعات التي لها علاقة بقضية البناء الاشتراكي.

ان الشباب الثوري الاشتراكي حزبيا كان ام لا حزبيا يجب ان يحتل المواقع القيادية في هذه المراكز بصرف النظر عن قيود القوانين الجامدة التي صاغتها العقول الروتينية المحافظة في العهود الاقطاعية البوجوازية. وان أي تذرع بالحديث عن التجربة والخبرة والاقدمية التي تنقص الشباب، هو خضوع للمنطق التقليدي. ان حيوية هؤلاء الشباب وثوريتهم ومنطقهم العلمي والتصاقهم العميق بالشعب تكتسب بالممارسة اليومية للمسؤولية. ان هؤلاء الشباب لن يكونوا مجرد قادة بل سيكونون قدوة تحرك الجهاز الحكومي بمجمله وتعطيه المثل الحي في العمل لقضايا الشعب والبناء الاشتراكي. ولكن لكي لا يتحول هذا الاسلوب الى ضرب من ((التنفيع الثوري)) و ((الوجاهة العقائدية)) ينبغي ان يكون الحزب حازما ومبدئيا عند ثبوت فشل أي انسان او تهاونه او تعاليه عن الجماهير. كما ان تسلم مثل هذه المراكز ينبغي الا يؤدي الى أي كسب مادي مهما كان طفيفا (يبرجز) هؤلاء الشباب ويحول استلام هذه المسؤولية الى وسيلة لرفع مستواهم المادي بصورة مفاجئة وعالية. يجب ان يبقى هؤلاء الشباب بوجه عام ومن حيث المبدأ في نفس المستوى المادي الذي يعيشونه في حياتهم السابقة لتسلمهم هذه المراكز. ان هذه الطريقة الاخلاقية، بالاضافة الى كونها ستعطي صورة ناصعة للشعب عن هوية الحزب (لانها غير مألوفة في السابق) الا انها ايضا وسيلة لتحويل العمل الحزبي الى مسؤولية فقط. ان الطليعة يجب ان تركز همومها حول مسؤولياتها وواجباتها، لا على حقوقها المادية. ان ثورة اخلاقية حقيقية سيفجرها الحزب باتباعه هذه الطريقة وسترفع سمعته بين الجماهير، كما انها في نفس الوقت ستكون سدا امام هؤلاء الذين يتسللون الى الحزب لكي يجنوا الفوائد المادية من فوق ظهر الحزب.

ب ـ فيما عدا هذا النوع من القيادة غير المباشرة لاجهزة الدولـــة يجـب ان يكـف الحـــزب وعناصره عن التحول الى ممارسة الوساطة بين المواطنين واجهزة الدولة، وان يكتفـــي الحزب بالمراقبة المباشرة وغير المباشرة وان يعمد الى تحويل هذه الرقابة الى دراسات معمقة توصل بشكل نظري لتطوير هذه الاجهزة وجعلها اكثر كفاءة وفعالية.وفي الحالات التي يرى فيها الحزب خرقا للاتجاه الشعبي للثورة او تخريبا لاتجاهـــها الاشـــتراكي او تعاليا على الجماهير او لامبالاة بالعمل، عليه ان يعمد اولا باول وبصورة منسقة، الـــى وضع كافة معلوماته وآرائه الى جهاز جديد للتفتيش، ثوري بكل معنى الكلمـــة او الـــى المسؤولين، ودون أي محاولة لفرض الرأي او التسلط على الاجهزة.

لا شك ان بعض العناصر الحزبية ستحاول استغلال وجودها في الحزب لأثبات ضـــرب مـــن الوجاهة الجديدة على الجماهير وعلى السلطة، لذا فان الحزب متعاونا مع اجهزة السلطة مطـــالب بوضع حد لمثل هذه السفاهات ومعالجتها وفصل صاحبها ثم التشهير به.ان مثل هذا الاسلوب هـــو وحده الذي يمكن ان يحفظ للحزب طابعه الشعبي، كما انه يحفظ صلات الحزب المرنة الودية مـــع هذه الاجهزة.

ج ـ ان دور الحزب في قيادة هذه الاجهزة وتطويرها، ودور المجالس الشـــعبية التمثيليـــة لا يمكنهما لوحدهما من تطوير هذه الاجهزة تطويرا جديا كاملا.ان الموظفين والمســـتخدمين انفسهم يجب ان يساهموا في هذا التطوير وان دورهم اساسي وهام جـــدا، فـــهم الذيـــن يعرفون تفاصيل العمل الوظيفي وخفاياه.ان اثارة مبادرتهم الخلاقة وفتح الطريق لممارسة نقد مسئول بناء علني في اجتماعات ديمقراطية بين الرؤساء والمرؤوسين سيمكن مـــن تطوير هذه الاجهزة.ان القوانين العالية التي تفرض طاعة مطلقة عمياء من المـــرؤوس للرئيس قد شلت حيوية الموظفين في المستوى الادنى وقتلت روح المبادرة لديـــهم ووادت الرأي الحر فيهم، لذا يجب ان تنظم اسس جديدة لديمقراطية الاجهزة تتضمـــن الانضبـــاط والديمقراطية في نفس الوقت وتحمي الموظفين في المستوى الادنى من التعسف الفـــردي او الشخصي، وان تكون رابطة العمل هي وحدها الاساس الموضوعي لتقييم دور الموظف واهميته.

حقا ان مثل هذه العملية دقيقة وصعبة وقد تحدث آثارا سلبية، الا ان دراستها والعمل على تطبيقها رويدا رويدا مسألة اساسية وملحة.ان نقابات للموظفين والمستخدمين قائمة على اساس التمثيل النسبي لاصناف الموظفين والمستخدمين ودرجاتهم يمكن ان تلعب دورا عظيما في هذا المجال اذا استطاع الحزب قيادتها وضبط اعمالها عن طريق التثقيف والوعي لكي تصبح دعامة من دعامات الثورة لانجاح عمليات التطوير.

د ـ في موقف الحزب من اجهزة الدولة ينبغي ان يكون واضحا دوما ان المهمة هي المهمة تطوير لا نسف وبتر.ان النسف والبتر ينبغي ان يكون الاستثناء اما التطوير فهو القاعدة والمنطلق.ان الضمير الداخلي هو الى حد كبير جدا ضغط على الانسان، لذا فان تطوير هذه الاجهزة وعناصرها امر ممكن كما انه انساني في نفس الوقت، وان نجاح التطوير متوقف الى حد بعيد على حيوية الحزب، ووعيه، كما انه مرتبط بممارسة الجماهير رقابة جادة على هذه الاجهزة.ان مناخا ثوريا شاملا يغطي هذه الاجهزة لكفيل وحده بتطوير القسم الاكبر من هذه العناصر وانسجامها مع الخط الاشتراكي الثوري وتبديل اساليبها الروتينية والبيروقراطية المتعالية على الجماهير.

هـ ـ ينبغي صرف الاهتمام الجدي الدائم على وضع هذه الاجهزة في العصر الحديث.ان مثل هذه المهمة توجب على السلطة الثورية الاهتمام بالاختصاص وتربية ملاكات واسعة من المختصين اختصاصا علميا.بالاضافة الى هذا كله، وهذا امر جوهري، لا بد من الاهتمام بالتثقيف السياسي لمجموع هذا الجهاز وتوضيح مهمة اجهزة الدولة وعلاقة العمل السياسي بالعمل الوظيفي.

و ـ اننا في بلد متخلف وفقير مقبل على تنمية اقتصادية جدية تستدعي الاقتصاد في النفقات ((الهالكة)) التي لا مردود لها الى اقصى حد، وبهذه الروح يجب ان تعيش هذه الاجهزة وضمن هذا الاطار ينبغي ان تتصرف.ان واجهة اجهزة الدولة ليست واجهة اجهزة بلد فقير ومتخلف، بل تبدو عليها مظاهر الفخفخة والترف التي لا نشاهدها حتى في البلدان الرأسمالية الغنية.ان البنايات الفخمة والغرف المستقلة والاثاث الفاخر والسيارات الكثيرة والتعويضات واللجان وبدلات التمثيل يجب ان تنتهي فورا وبلا تلكؤ.وينبغي ان تتخذ التدابير الفعلية التي تؤكد للشعب ان حالة جديدة قد خلقت عندما استلم الحزب السلطة.ان

الحالة الراهنة لا تتناسب مع امكانات شعب فقير يدفع قسما كبيرا من ميزانيته كنفقات للدفاع ويريد في نفس الوقت ان ينمي اقتصاده.ان عقلية جديدة ينبغي ان تخلق في هذه الاجهزة، هي عقلية التقشف بل التقتير ايضا.

ز – ينبغي دراسة موضوع رواتب موظفي الدولة بصورة ديمقراطية وعلمية وربطها بمستوى الشعب الحقيقي ودخله القومي، كما ان الفروق بين الحد الاعلى والحد الادنى للرواتب ينبغي ان تجد لها حلولا بمنطق اشتراكي ثوري لكي تتقارب دخول المواطنين الذين يعملون في اجهزة الدولة.ان حل مثل هذه القضية قد يأخذ اشكالا متعددة وقد يأخذ شكلا متدرجا، بحيث لا يهز الحياة العادية للمواطنين الموظفين هزا عنيفا مفاجئا، وقد يمكن ان تساهم الحلول الايجابية لتصفيتها، الا ان هذا الهدف ينبغي ان يبقى ماثلا دوما امام الحزب.

ح – ان في العالم خبرات فنية في هذا الميدان ومن الواجب الاستفادة من هذه الخبرات الى اقصى حد لحل معضلات جهازنا الحكومي وتطويره وجعله منسجما مع الخط الثوري الاشتراكي.وبدون هذه الخبرات سنتخبط في مواقف وحلول غير مضمونة النتائج.ان خبرات علمية متفاعلة مع الواقع الملموس ومع التجربة العملية يمكن ان تساهم في حل هذه القضايا على نحو سريع وصحيح.

الثورة الاشتراكية

اولا: ان حزبنا هو حزب الثورة الاشتراكية لانه حزب الجماهير الشعبية الكادحة.واذا كان حزبنا يرفض المزايدات والارتجال في تطبيق النظام الاشتراكي، الا انه لا يناقش مبدأ التحويل الاشتراكي ولا يضعه موضع شبهة وتساؤل، وإنما يفتش عن احسن السبل لنجاح هذا التحويل، يفتش عن الادوات الموضوعية التي تكفل نجاحه، يفتش عن الكفاءات الادارية والفنية لقيادة المؤسسات الانتاجية. يبحث السبل الديمقراطية التي تكفل عدم تجميد التحويل الاشتراكي عند ظاهرة رأسمالية الدولة، يبحث كيف يمكن منذ البداية ايجاد انجع الاساليب لتعميق المضمون الديمقراطي للاشتراكية، يبحث كيف يمكن ان يساهم العمال في ادارة قطاعات الانتاج على نحو يكفل مشاركة فعالة وانسانية، يبحث كيف يمكن تطبيق التحويل الاشتراكي بأقل الهزات والاضرار الممكنة للاقتصاد خلال المرحلة التي تعقب التحويل.

ان الاشتراكية لا تحقق بمجرد قيادة الدولة للنشاط الاقتصادي، ولكن قيادة النشاط الاقتصادي قيادة فعالة وكاملة، مستحيلة بدون امتلاك الشعب ادوات ووسائل التمويل والتبادل.فالاشتراكية في البلدان المتخلفة وسيلة ضرورية للانماء الاقتصادي السريع ولالغاء الاستغلال.ان قيادة الاقتصاد الوطني تأتي حصيلة من حصائل التحويل الاشتراكي للمجتمع.

لقد اصبحت قيادة الاقتصاد الوطني من قبل السلطة الممثلة للجماهير الشعبية الكادحة ضرورة لازمة لانهاض الاقتصاد في سورية والعراق من جموده والسير في تنمية اقتصادية علمية متوازنة وسريعة.

العراقيل والمتاعب المحتملة والمتوقعة للتحويل الاشتراكي

ان اجراء التحويل الاشتراكي على نحو ثوري هو قفزة نوعية من نظام الى نظام لا بد ان يحمل معه بعض المتاعب للاقتصاد الوطني وبعض الهزات، وقد تكون هذه العملية ـ بصورة مؤقتة وعلى مدى قصير ـ خطوة الى الوراء الا انها بالتأكيد ستكون خطوات لا حصر لها الى امام بعد مدى قصير من الزمن.هذه المتاعب عرفتها كل الثورات الاشتراكية الا انها لم تثبط من عزائم الثوريين بل جعلتهم اكثر وعيا واكثر اندفاعا للعمل للتخفيف من آثار هذه القفزة الثورية.ان المتاعب هذه اشبه بمتاعب الولادة، فهي ليست آلام مرض بل آلام انبثاق حياة جديدة ومجتمع جديد يحمل كل امكانيات النمو والازدهار والتقدم.يجدر بنا ان ننوه منذ البدء ان هذه المتاعب لا بد ان يواجهها كل بلد متخلف يدخل في مرحلة التحويل الاشتراكي، ولعل اهم هذه المتاعب هي التالية:

أ ـ نقص التجربة او بالاحرى افتقادها.الا ان نقص التجربة يجب الا يدفع الى التردد، فالتجربة والمعرفة لا يمكن ان تتم الا بممارسة التحويل الاشتراكي ولا تكتسب الا خلال عمليات البناء الاشتراكي.ولا شك ان حزبا ثوريا مخلصا لقضية الجماهير سيتمكن بسرعا من تعبئة عناصرها المخلصة المقتدرة بالاشتراك مع الجماهير العمالية وعلى استيعاب كل مقتضيات العمل في القطاعات الاشتراكية، وسيتعلم بسرعة وكفاءة استنادا الى مقدرة جماهير العمال على استيعاب التجارب الاشتراكية مستفيدا من خبراتهم المباشرة اذا احتاج الامر، ولهذا سيتعلم حتما كيف يقود اقتصاد بلده بوعي واخلاص وعلى نحو اعلى واسلم من الملتزم الرأسمالي.

ب ـ واذا كنا نتحدث عن نقص التجربة فان هذا يعني ضمنيا نقص الاطارات الفنية التي تقود النواحي الفنية في عمليات الانتاج.ان هذه المشكلة هي مشكلة جميع البلدان المتخلفة، وكانت مشكلة البلدان التي دخلت مرحلة الاشتراكية.الا ان الامر الذي ينبغي ان ندركه بوضوح هو ان الاشتراكية هي وحدها التي تستطيع ان تؤمن ظروفا موضوعية لتأهيل اطارات فنية مقتدرة على نحو سريع.ان الاشتراكية لا تؤجل ريثما يتم بناء هذه الاطر، وان تأجيل الاشتراكية سيؤجل حتما بناء هذه الاطارات.هذه هي الحقيقة التي يؤكدها المنطق العلمي واثبتتها التجربة ـ ان هذه الاطارات ستبنى بسرعة وجدارة خلال عملية البناء الاشتراكي للمجتمع.بالاضافة الى كل هذا فاننا لسنا وحدنا في الميدان، ان في العالم خبرات فنية ثمينة يمكن ان تساعدنا وتسهم معنا في بناء هذه الاطارات.

ج ـ ان الرجعية لن توفر وسيلة من الوسائل الا وتستخدمها لعرقلة التحويل، بدءا من المؤامرات ـ اذا استطاعت ـ الى تهريب الاموال الى الخارج الى تخريب المصانع والمعامل.هذه حقيقة ينبغي ان تكون ماثلة امام الاعين، واذا كان القانون العادي قد يطال بعض وسائل هذه العرقلة الا ان الثورة اذا بقيت في حدود القوانين الحالية لحماية نفسها وحماية البناء الاشتراكي ستكون دوما مهددة.ان البناء الاشتراكي يخلق ظروفا جديدة لذا ينبغي على الثورة ان تواجه الرجعية بالاساليب التي تكفل القضاء على هذه الجرائم.ان الثورة مدعوة الى حماية الشعب ودعم اشتراكيته بالوسائل الناجعة التي تكفل ذلك وان تحول هذه الوسائل الى قوانين رادعة.

يجب ان نتحلى بيقظة دائمة لمواجهة طعنات الرجعية التي ستسدد الى ظهر الثورة في الميادين الاقتصادية بوجه خاص.ان فوضى اقتصادية ممكنة الوقوع وان ركودا اقتصاديا ممكن الوقوع ايضا، الا اننا سنستطيع تجاوز هذه المصاعب بالتأكيد وبسرعة بقدر وعينا وايماننا بالقضية الاشتراكية.

د ـ بما ان قضية الاشتراكية هي قضية العمال والفلاحين بصورة خاصة لذا يبدو ضعف الوعي الطبقي والنقابي في اوساط العمال والفلاحين وفقدان التربية الاشتراكية والوعي الاشتراكي في اوساط الجماهير الشعبية عموما من العوامل التي تجعل التحويل الاشتراكي اكثر صعوبة.وفي هذا الصدد ينبغي صرف الاهتمام الجدي لتقوية الحركات

النقابية في صفوف العمال وانشاء اتحادات للفلاحين في الريف، كما يجب ان تطور مناهج التربية والتعليم بحيث تخلق مواطنين مؤمنين بقيم جماعية اشتراكية، مؤمنين بأخلاقية العمل الانساني وبالمثل العليا الاشتراكية.

هـ ـ ان التحويل الاشتراكي للمجتمع لا بد ان يؤدي الى القضاء على المراكز التي يحتلها عملاء الاستعمار في الداخل ولا بد ان يهدد بالنتيجة مواقع الاستعمار ونفوذه واحتكاراته، لذا تبدو الرأسمالية العالمية واحتكاراتها واجهزتها العملية قوة معادية للتحويل الاشتراكي للمجتمع يجب ان يحسب حساب مؤامراتها وعراقيلها على الثورة الاشتراكية ودعمها للعناصر المعادية للثورة في الداخل.لذا فان انفتاح سياستنا الخارجية على دول الحياد الايجابي وعلى جميع الاقطار التي تؤيد التحويل الاشتراكي للمجتمع مع التزام سياسة عدم الانحياز وعدم التبعية سيقضي على الآثار السلبية للاستعمار كمعرقل لسياستنا القومية الاشتراكية ويسهل مهمة الثورة في عملية التحويل الاشتراكي.ومع ذلك فان القوة الاساسية والحاسمة في حماية التحويل الاشتراكي وتطويره هي التنظيمات الشعبية الثورية التي يقودها الحزب.

و ـ تلك هي الصعوبات الخارجية، الا ان هناك صعوبات من نوع آخر هي الصعوبات التي قد تنشأ داخل صفوف الحزب وتتمثل في التردد الذي قد تصاب به بعض القيادات الحزبية والحزب بشكل عام امام العقبات المادية والمعنوية التي تعترض عادة طريق التحويل الاشتراكي، وروح المحافظة لدى بعض الحزبيين من جهة وروح المغامرة اليسارية لدى البعض الآخر.

اسلوب التحويل يجب ان يكون ديمقراطيا:

لقد اصدرت الثورة في سورية قرارين اساسيين في سير عمليات التحويل الاشتراكي، وهما قانون الاصلاح الزراعي وقانون تأميم المصارف.وبالرغم من انهما هامان الا انهما لم يحدثا الأثر الثوري المناسب في اوساط الجماهير.لعل الوضع السياسي قد كان سببا في ذلك الا ان طريقة اصدارهما كانت سببا رئيسيا ايضا.لقد كانت طريقة ناصرية بلا ناصر.كان الحزب ينتقد عبد الناصر دوما على اساليبه اللاديمقراطية في التحويل الاشتراكي.هذه الاساليب اللاديمقراطية، طريقة اسقاط الاشتراكية من فوق، طريقة منحها كهدية من الحاكم لا ثمرة لنضال مباشر من قبل

الجماهير هي التي تفقدالاشتراكية ضمانات حمايتها وهي التي تفرغها من مضمونها الانساني وهي التي تنتزع مضمونها الديمقراطي وتحولها الى رأسمالية دولة، تلك هي مخاطر الطريقة الناصرية في التحويل الاشتراكي.لقد نقد الحزب هذه الاساليب دوما الا انه من المطلوب الان تحويل هذا النقد الى اسلوب تطبيقي، هذا الاسلوب يمكن تلخيصه بالديمقراطية المباشرة لجماهير الشعب.هذه الديمقراطية هي وحدها التي تتيح انضاج التحويل شعبيا وتخلق التفافا من جهة ودفاع الجماهير عنها وتطويرها من جهة اخرى.ان طلائعية الحزب وثوريته يجب ان لا يقلل من دور الجماهير او ان تتحول الى ضرب من الوصاية على الجماهير.ان الوصاية على الجماهير دكتاتورية واضحة مهما حاولنا سترها بمسميات كالاشتراكية والثورة وغيرها.ان السرعة في تطبيق التحويل الاشتراكي لا يجوز - بأي حال من الاحوال - ان تقتل ديمقراطية التحويل الاشتراكي، لان هذه الديمقراطية هي التي تعطي هذا التحويل مضمونه الثوري وتبعد عنه الملامح والشبهات البيروقراطية وتفتح للصراع الطبقي كل ابعاده وتنضج الجماهير وتتيح تطويرا دائما وتعميقا مستمرا للتحويل الاشتراكي.ان ديمقراطية التحويل هي التي تمنع تحويل الحزب بمجموعه الى ممارسة دور عبد الناصر كفرد وهذا ما يفقد التجربة التي يبنيها الحزب طابعها الاصيل.ليس المهم ان نطبق التحويل الاشتراكي بسرعة بل المهم ان نطبقه بثورية وعمق وجدية.وفي الواقع فان ديمقراطية التحويل تنبع من ضرورة مباشرة تفرضها طبيعة ثورة الثامن من آذار لان هذه الثورة رغم تلبيتها لمطمح الجماهير ورغم التزامها بها الا ان الجماهير لم تكن اداتها المباشرة فقد جاءت نتيجة الايمان بالثورة، ولم تأت حصيلة لتطوير ثوري مباشر عاشته هذه الجماهير.هذه السمة الخاصة للثورة تفرض ديمقراطية التحويل لان هذه الديمقراطية تكفل تعميق المد الثوري الى مختلف قطاعات الجماهير تصل الى اكثرها تأخرا وركودا، لكي تثقفها وتحركها وتنظمها لتطوير الثورة وحمايتها.

التطبيق الاشتراكي للثورة الزراعية

في هذه المرحلة يعتبر تنفيذ الاصلاح الزراعي القضية الاولى والاساسية للثورة.لقد كان تطبيق الاصلاح الزراعي حتى الان بطيئا وبيروقراطيا ولا يستلهم آفاقا اشتراكية.وبما ان حزبنا

حزب اشتراكي ثوري لذا فان تطبيق الاصلاح الزراعي ينبغي ان يكون منسجما مع اهداف الحزب ومنطلقاته.وفي ما يلي الخطوط العامة لتطبيق الاصلاح الزراعي على شكل ثوري اشتراكي:

أ ـ ان المنطلق الاشتراكي في تحقيق الثورة الزراعية يهدف الى خلق علاقات اشتراكية في الريف، لذا فان المزارع الجماعية هي التي يجب ان تكون القاعدة في التطبيق لان هذه المزارع هي وحدها الاطار الاشتراكي في الريف.لقد اثبتت التجارب الاشتراكية في العالم ان توزيع الارض سيؤدي الى نشوء بورجوازية صغيرة في الريف، ستتحول بالتأكيد الى قوة محافظة من الناحية السياسية كما ان توزيع الاراضي سيعيق في المستقبل تحويل الريف تحويلا اشتراكيا بعد تمليك الاراضي للفلاحين.قد يكون اسلوب التوزيع الفردي هو الطريقة الاسهل في التوزيع الا ان نظام المزارع الجماعية ـ رغم الصعوبات التي يلاقيها ـ هو الطريقة الاصح وهي وحدها المنسجمة مع المنطلق الاشتراكي الثوري.

ان تطبيق نظام المزارع الجماعية يتوفر فيه المميزات التالية:

١-ان الظروف الموضوعية لنظام المزارع الجماعية سيتيح رفع المستوى الفني للزراعة وبالتالي فانه سيزيد انتاجية العمل فيها.

٢-تهيئ الامكانيات العملية لخلق تخطيط متكامل يشمل قطاعات الحياة الاجتماعية لا الصناعة فقط.ان التخطيط الشامل امر لا بد منه في الانماء الاقتصادي وان نظام المزارع الجماعية هو وحده الذي يهيئ الظروف لامكانية التخطيط.

٣-ان العلاقات الجماعية في الريف ستمكن الثورة من انتزاع الفلاح من عزلته وفرديته التاريخية وتهيئ الظروف لخلق حياة اجتماعية متطورة في الريف وتدفع به الي مستوى المدن.كما انها ستغير التكوين الاجتماعي في الريف من تكوين عشائري متخلف الى تكوين مجتمع عصري اشتراكي تعاوني يؤمن بقيم جماعية.

٤-ان المزارع الجماعية ستسهل امر انشاء متاجر للدولة في الريف لمحاربة التلاعب التجاري واعمال الربا والغش.

٥-ان نظام المزارع الجماعية المسيرة ذاتيا من قبل الفلاحين، يخلق ظروفا ملائمة للممارسة الديمقراطية.

ان ديمقراطية ادارة الانتاج هي جزء اساسي من الديمقراطية الشعبية كما انها خطوة لا بد منها لممارسة الفلاحين للديمقراطية السياسية بصورة ايجابية وفعالة.

ب – ان الاصلاح الزراعي يجب ان يطبق بالسرعة القصوى.ان السبب الذي من اجله نلح على هذه السرعة هو ضرورة الانطلاق الاقتصادي السريع في القطاعات الاخرى، فالاصلاح الزراعي سيحول جماهير الفلاحين البائسة المحرومة الى مستهلكين، وتحويل ما يعادل ٧٠% من الشعب الى مستهلكين سيفتح سوقا داخلية واسعة تخلق الظروف الواقعية لانطلاق اقتصادي جدي في الفروع الاخرى للانتاج وبصورة خاصة في قطاع الصناعة.يجب ان يعطى الاصلاح الزراعي الاولوية على المشروعات الاخرى.ولا نرى بأسا من توقيف الكثير من المشاريع الاخرى وتحويل اعتماداتها لمصلحة الاصلاح الزراعي بصورة سريعة.وبديهي ان تطبيق الاصلاح الزراعي بصورة سريعة يقتضي تطوير الجهاز الحالي تطويرا كاملا، كما يقتضي في نفس الوقت توسيعه.ان مئات الموظفين يتثاءبون خلف الطاولات في مختلف الوزارات بلا عمل، ولكي لا ترهق موازنة الدولة في توظيفات جديدة لا مبرر لها، يمكن وضع جميع الفائض عن الحاجة في الدوائر والوزارات الاخرى تحت تصرف وزارة الاصلاح الزراعي.حقا ان السرعة قد تؤدي الى بعض الاخطاء، الا ان خطر الابطاء في التنفيذ يفوق بمراحل كثيرة تلك الاخطاء التي يمكن تداركها خلال العمل والتجربة.

ج – ان الاصلاح الزراعي يجب ان يطبق بصورة ثورية، واول ما يفترض في ذلك استبعاد الاسلوب البيروقراطي.ان الشعب (ونعني بالشعب جماهير الفلاحين والطلائع الثورية والحرس القومي ومن الممكن الاستعانة بالجيش ايضا) هو الذي يمكن ان يطبق الاصلاح الزراعي على النحو الثوري من جهة وعلى النحو السريع من جهة اخرى.ان البيروقراطية يجب ان تبقى عنصرا ثانويا ومساعدا في حين ان الشعب هو الذي يجب ان يتولى هذه العملية وهو القادر على انجازها بسرعة.ان تطبيق الاصلاح الزراعي بواسطة الحزب سيكون له اثر سياسي حاسم في الوضع السياسي في سورية والعراق، بل سيكون نقطة تحول حاسمة تلف جماهير الفلاحين حول الثورة فتصبح قاعدتها السياسية الصلبة.ان تنفيذ الاصلاح الزراعي على نحو ثوري سيكون نقطة انطلاق نحو تطبيق الديمقراطية السياسية على نحو ثوري وبدون هذه الطريقة ستبقى الثورة قائمة على اساس القوة وحدها.

د ــ ان الاستفادة من التجارب الثورية الاخرى وبصـــورة خاصـــة التجربـــة الجزائريـــة ثـــم اليوغوسلافية ثم الكوبية امر ضروري وهي يمكن ان تجنبنا قسما من الاخطاء كما انـــها يمكن ان تدلنا بصورة مباشرة على احدى الطرق في تطوير الريف تطويرا اشـــتراكيا.ان الاستفادة من هذه التجارب يمكن ان تتم على اشكال متعددة منها ارسال العناصر الواعية الثورية من اجهزة وزارة الاصلاح الزراعي للاطلاع والتدريب ومنها استقدام خبراء من تلك الدول، واخيرا منها ترجمة جميع الابحاث المتعلقة بالتجربة الى العربية ووضعـــها امام الاجهزة والاطارات التي تنفذ الاصلاح الزراعي.

تأميم التجارة الخارجية

ان الجانب السياسي في عملية تأميم التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير) امـــر ملحـــوظ واساسي.ان الفئة العليا من البورجوازية هي التي تتولى امر التجارة الخارجية، وان هـــذه الفئـــة بحكم علاقاتها بالاحتكارات الاستعمارية قد تحولت الى عملية لها وقد يتحول قسم من عناصرهـــا الى جواسيس للاستعمار، وعلى الصعيد الداخلي تبدو هذه الفئة اكـــثر شراســـة وعـــداء للحكـــم الثوري، وهي حليفة للاقطاعية بشكل راسخ ودائم.واذا اضفنا الى كـــل هـــذا اســـتخدامها امـــوال المصارف (وهي اموال الشعب) لمصالحها الخاصة وعمليات الربح الاسطوري التي تحصل عليـــه بلا أي تعب مقابل. اكتملت لدينا الصورة العامة لهذه الفئة، لذا يبدو تأميم التجارة الخارجية امـــرا ملحا وعاجلا.ان تأميم التجارة الخارجية يبدو اكثر الحاحا واولوية من تأميم القطاعات الصناعيـــة الانتاجية.ان هذا التأميم سيتيح دخول الاسواق العالمية استيرادا وتصديرا بقوة وجدارة وســـيتيح تنظيم هذه التجارة على اساس مصلحة الشعب بحيث يجري تنمية المبادلات مـــع الاقطـــار التـــي تعرض اثمانا ثابتة وسوقا طويلة الاجل، والتي نستطيع ان نجد فيها بافضل الاثمان مواد للتجـــهيز الصناعي لجميع القطاعات.ان تأميم هذه التجارة يمكن ان يأتي بخطى متدرجـــة تبـــدأ بـــالفروع الاساسية وتجارة الجملة، عن طريق انشاء شركات لكل منتوج او مجموعة منتوجات متشـــابهة، بحيث تشمل رويدا رويدا جميع المنتوجات.ان مثل هذا التنظيم سيمكن الدولة من خلـــق مراقبـــة حقيقية على الاستيراد والتصدير كما انه يسهل التأثيرعلى الاستهلاك وتوجيهه وهو اخـــيرا يـــدر ارباحا طائلة يمكن توظيفها في القطاعات الانتاجية وهو ايضا وسيلة فعالة واساسية فـــي حمايـــة المستهلك لانها تتيح مراقبة الاسعار مراقبة فعلية.

تأميم القطاع الصناعي

أ ـ ان نظرة عامة على القطاع الصناعي في اقطارنا يمكن ان تعطينا فكرة واضحة عن هذه الصناعة: فهي صناعة صغيرة اولا وغير متطورة ثانيا وخفيفة واستهلاكية ثالثا.فهي غير اقتصادية لانها صغيرة وهي لا يمكن ان تتطور بحيث ترتفع الى مستويات تكنيكية عالية لان نسبة الارباح التي تعطيها معقولة بسبب طابعها ولانها آمنة في ظل الحماية الجمركية التي تأتي على حساب المستهلكين من جماهير الشعب الكادحة.وهي لا تغطي سوى قطاعات الانتاج الخفيف الاستهلاكي المربح وسريع المردود لذا فهي عاجزة كليا عن خلق الظروف الموضوعية لنشوء صناعة اساسية، لأن مثل هذه الصناعة بطيئة المردود ونسب الارباح التي تعطيها ليست عالية كما انها تحتاج الى تمويل كثيف.واذا جاز لنا ان نوجز الوضع الصناعي فاننا يمكن ان نصفه بالمثل القائل (لقد زبب هذا القطاع قبل ان يحصرم).وهو عبء على الجماهير كمنتجين ومستهلكين في آن واحد.ان قيادة النشاط الاقتصادي غير ممكنة الا اذا جرى تحويل هذا القطاع الى ملكية عامة للشعب باسره، وان الاشتراكية هي وحدها التي تتيح الظروف الموضوعية لانشاء صناعة عصرية وتنمية الاقتصاد في بلد متخلف.ان البوجوازية الوطنية عاجزة ومستغلة في آن واحد.

ب ـ هذا جانب من الموضوع واما الجانب الاخر منه فهو الجانب السياسي.لقد جرى تأميم قسم كبير من هذا القطاع في القطر السوري في تموز عام ١٩٦١ واحدث هذا التاميم رغم كل نواقصه تحولا عماليا واسعا لم تشهده سوريا من قبل، وخلق موجة التفاف حول عبد الناصر لدى قسم كبير من العمال.وان هذه الجماهير العمالية يمكن ان تبقى على ولائها لعبد الناصر اذا لم يقم الحزب بتأميم هذا القطاع، لذا فان التاميم الى جانب كونه ضرورة اشتراكية تجعل الحزب منسجما مع نفسه، هو في نفس الوقت ضرورة سياسية لكي يستطيع الحزب استقطاب تلك القطاعات العمالية التي لا تزال في حالة ولاء لعبد الناصر.

ج ـ ان التأميم على طريقة عبد الناصر قد ادى عمليا الى زيادة هيمنة الدولة على الشعب وخنق امكانية خلق الديموقراطية الاشتراكية. واذا كنا لا نطمح هنا الى الوقوف عند ظاهرة رأسمالية الدولة وتحليلها الا اننا لا بد ان ننوه منذ البدء وبشكل عابر الى

الجوانب السلبية في رأسمالية الدولة وبروز مخاطر البيروقراطية التي كادت تتحول الى طبقة مستثمرة جديدة والى طبقة متحكمة في جماهير المنتجين.لذلك فان الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج هي وحدها التي تفتح الطريق امام مبادرة جماهير العمال في ادارة الاقتصاد، وهي ستلجم التسلط البيروقراطي وتوفر الظروف الموضوعية لممارسة الديمقراطية السياسية.

د ـ وعندما نتحدث عن التأميم فاننا لا نعني بحال من الاحوال العودة الى تأميمات عبد الناصر بأسلوبها وبحدودها وإنما نعني اجراء التأميم على اساس دراسة واسعة عميقة لحالة هذا القطاع بحيث يتناول التأميم الكلي جميع المشروعات الكبرى والوسطى.اما المشروعات الصغيرة فيجب ان يعالج وضعها على ضوء تطويرها وتجميعها ومساهمة الدولة بها عند اتمام هذا التجميع الذي يتيح فعلا الظروف الموضوعية الملائمة لهذا التطوير.

حول السياسة الاشتراكية في ميدان الخدمات

١-اذا كان الجانب الايجابي لعملية رفع مستوى المعيشة لجماهير الشعب في بلد متخلف يقوم على اساس تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره الا ان هناك جانبا اخر لهذه العملية يجب ان يتخذه مجتمعنا وهو اسلوب التقشف والتقتير والاهتمام بحياة الطبقات الشعبية بصورة خاصة.ان مظاهر الحياة البورجوازية شبه الاقطاعية يجب ان تنتهي في بلادنا.ان مظاهر البذخ والتبذير والسماح بالكماليات سيهدر موارد وطننا التي يجب توجيهها في القطاعات المنتجة.واذا كان هذا المظهر الاشتراكي المتقشف يجب ان يشمل المجتمع بأسره وعلى الاخص الطبقات الميسورة في المجتمع الا انه يجب أن يظهر بصورة اساسية وملحوظة في اجهزة الدولة بشكل خاص.ان الصورة العامة لهذه الاجهزة في اعين الشعب صورة سوداء: جهاز باذخ وشعب فقير، سيارات طويلة وحفاة.ان الرواتب الضخمة يجب ان تنتهي، وعلى سبيل المثال نقول: لقد كان من المنطقي ان يلغى القانون الذي سنه عبد الناصر في القطر السوري الذي يقتضي بمنح رواتب تقاعدية للوزراء، الا ان القانون بقي مطبقا حتى اليوم.ان هذا القانون يفضح حتى الجذور زيف اشتراكية عبد الناصر وطابعها البيروقراطي البشع.فهو قد اعتبر موظفيه الكبار ومنهم الوزراء طبقة جديدة فوق الشعب، طبقة الباشوات الجدد في المجتمع المصري.هذا القانون ليس له مثيل حتى

في بعض البلدان العريقة في الرأسمالية.ان اسوأ ما فعله عبد الناصر في سوريا هو تدليل الطبقة العليا من الموظفين لانهم ادواته ومنحهم الرواتب الاضافية وبدلات التمثيل والسيارات.وان سوريا رغم كونها لم تر حكما تقدميا قبل الوحدة الا ان طابع البساطة في الاجهزة كان ملحوظا الى حد ما، فجاء عبد الناصر ووسع هذه الاجهزة بلا مبرر ومنحها الامتيازات بلا مبرر، لان هذه هي طبيعة حكمه البيروقراطي.ان نظرة عامة بسيطة الى الموازنة الاولى التي صدرت في عهد عبد الناصر والموازنة التي سبقتها تظهر الفحش البيروقراطي الناصري بأجلى صوره وتظهر الطابع المباحثي التجسسي لحكمه.ففي السنة الاولى زادت النفقات البيروقراطية لدوائر الدولة بنسبة ٢٥% الى ٣٠% بالمئة، وزادت موازنة وزارة الداخلية حوالي ٣٠%، بالاضافة الى الزيادات في امتيازات البيروقراطية والنفقات السرية الهائلة.

ان شعبنا فقير وبائس وهو يواجه مشكلة التنمية ويحمل اعباء باهظة للدفاع لذا فمن الظلم ان واجهة دولته تظهر بشكل مناقض وصارخ لاوضاعه الحقيقية.

٢-ان مشاكل التعليم والثقافة متشعبة وعميقة، وقد لا يكون في هذا التقرير مجال واسع لعرضها وتحليلها، ولكننا هنا نثير موضوعات وافكارا حول هذه الناحية.

أ ـ ان بناء الاشتراكية وممارسة الديمقراطية يقتضي محو الامية بصورة تامة وعاجلة وتعبئة وتجنيد جميع السلطات والحزب والمنظمات لانجاز هذه المهمة بسرعة ونجاح.

ب ـ ان الوضع الفعلي للتعليم ولمن يتعلمون بوجه خاص تعكس بصورة جلية الوضع الاجتماعي والظروف المتخلفة التي يعيشها شعبنا بصورة خاصة في الريف.ان الزامية التعليم يجب ان تكون فعلا، لا قولا فحسب، وفي الريف بصورة خاصة.ان الجهاز المركزي للتعليم جهاز سيء وفاسد واقليمي ومعاد للشعب، وهذه الظاهرة ملموسة في جميع اعمال الجهاز، ويبدو احتقارها للريف بصورة خاصة فيما يتعلق بقضية الابنية المدرسية حيث يجري الاهتمام بالمدارس في المدن الكبرى ثم بالمدن وما تبقى يصرف في الريف في حين ان المنطق الاشتراكي يفترض تطبيقا معاكسا.

ج ـ ان نمو حركة الاخوان المسلمين في القطر السوري قد بدأ بصورة خاصة مع اعادة التعليم الديني في المدارس وجعله الزاميا على جميع الطلاب وقد اصبح هذا المظهر

بارزا وواضحا في عهد عبد الناصر حيث كانت السياسة التعليمية بيد احد عناصر الاخوان المسلمين الذين يتعاونون مع عبد الناصر ونعني كمال الدين حسين.وقد يبدو غريبا ان نذكر ان كليات الجامعة ذات الطابع العلمي ينتسب معظم عناصرها الى الاخوان المسلمين او يوالونها، وهذه الحقيقة تكشف الطابع الطبقي للمتعلمين من الاخوان المسلمين لان اكثرية الطلاب في الكليات العلمية هم من ابناء الفئات الميسورة في بلدنا.

د ـ لعل اوضح اشكال التعفن الرجعي والتحجر البيروقراطي والاحتكاري شبه العائلي والاقليمي هو الذي يظهر في الهيئات التدريسية في الجامعة خصوصا في القطر السوري، وهذه الظاهرة تبدو بشكل صارخ في كلية الطب ثم في الكليات الاخرى على مستويات مختلفة.ولقد حاول عدد من الرفاق الدخول في الهيئة التدريسية في الجامعة الا انه جرى رفضهم عمليا رغم ان وزراء التربية والتعليم كانوا من الحزبيين.واذا اضفنا الى ذلك انخفاض المستوى العلمي لهذه الهيئات وانصراف قسم من اعضاء الهيئة التدريسية الى مجالات اخرى للكسب، وقلة مخصصات البحث العلمي، لتبين لنا حالة الجامعات السورية التي تعطي شهادات ولا تخرج مثقفين.

هـ ـ ان من ابسط مقتضيات الديمقراطية منح سائر ابناء المحافظات الفرص المتكافئة في الانتساب للجامعة وهذه الفرص لا تحقق بالاسلوب الحالي .. اسلوب الاختيار على اساس العلامات لان هذا الاسلوب بسبب ظروف التأخر في تلك المدارس، يؤدي الى هضم حقوق هؤلاء وبالاضافة الى كل هذا فان العلامات لا يمكن ان تعطي صورة نهائية وكاملة لوضع الطالب واستعداداته.ان التجربة الواقعية قد اكدت ضرورة تهيئة الاجهزة الفنية للدولة في المحافظات ومن ابنائها بالضبط ولهذا فاننا نؤكد، حرصا على تلافي ما فات، ان يعطى ابناء المحافظات المتأخرة والنائية افضلية خلال السنوات القليلة القادمة، وان يجري بعد ذلك تقسيم عدد المقاعد في الجامعة تبعا لعدد السكان في المحافظات.

و ـ ان الاقطار التي يحكم فيها الحزب مقبلة على خطة واسعة للتنمية لذا من الضرورة بمكان ان تنسق خطة التعليم مع ضرورات التنمية وان يجري التركيز على توسيع التعليم الفني بمختلف درجاته من جهة وان يجري الاعتناء بموضوع الاختصاصات

وهنا لا نرى بدا من طرح مسألة خطيرة واساسية وهي البدء منذ العام الدراسي القادم بتدريس مناهج الحزب وتاريخه وافكاره في المدارس.الا ان هذه المسألة الخطيرة الاساسية تفرض على الحزب ان يضع منهجه الايديولوجي اولا ثم خطة الثورة ثانيا.

٣-ان الخدمات البلدية والقروية يجب ان توضع على اسس جديدة.ان المنطق الحالي لاقامة هذه الخدمات غير سيلم وغير علمي في آن واحد، اذ يجب ان تبذل العناية الاساسية في الريف.وهذه الفكرة لا يمكن ان تكون مجرد نصيحة، وان القوانين الحالية للبلديات يجب ان تدرس من جديد على هذا الاساس، والموارد البلدية التي تأتي عن طريق خزنية الدولة يجب ان تنصرف بصورة اساسية وكلية الى مشروعات الريف وفي القوى التي ليس فيها بلديات في حين انها حاليا تذهب الى البلديات الكبرى.ان مشاكل القرية معقدة ويجب ان تدرس بعمق وبصورة شاملة لكي يمكن تقديم هذه الخدمات بصورة سريعة واقتصادية.ولعل افظع انواع الاستغلال الفاحش الذي يعانيه الريف هو استغلال الدولة له الذي يكاد يوازي استغلال الاقطاعيين.ان القسم الاكبر من الموازنة يؤخذ من الريف ويصرف في المدن وهكذا تحولت المدن ككل الى مستثمرة للريف.ولعل من اكثر اشكال الاستهتار بالريف تبدو في مسألة الخبز، فالقمح الذي ينتجه الريف يعود لاستهلاكه بأسعار اعلى من التي يباع فيها الخبز في المدن.ان ملايين وملايين الليرات تصرف في المدن على الخبز لكي تجعله رخيصا جيدا في حين ان القسم الاعظم من الفلاحين لا يأكل القمح طوال السنة، بل يأكل الذرة والشعير في فصول عديدة من السنة.ولعل من اشكال الاستثمار ايضا هو العناية ببعض المناطق دون الاخرى، وهكذا كان يتحول الوطن الى قسمين: المدلل والمهمل، وهذه الحقيقة هي ايضا شكل من اشكال الاستثمار التي تعانيها عدة مناطق نسميها متأخرة ونائية.ان احياء خاصة للفقراء اخذت تنشأ في ضواحي المدن الكبرى .. واذا كان نشوء هذه المدن يعكس الاحوال السيئة التي يعيشها ريفنا الا انها بنفس الوقت تعكس الطابع الارستقراطي والبورجوازي لسياسة الاسكان ولاسلوب تخطيط المدن ولانظمة البناء.ولقد فضحت جريدة الحزب منذ مدة ليست بالقصيرة هذه السياسة.ان الاسكان الشعبي ليس اسكانا للشعب ومدينة دمشق الجديدة مثلا نموذج واضح على ذلك وان اسلوب تخطيط المدن والشوارع العريضة الضخمة قد ادى الى التهام

قسم كبير من الاراضي وارتفاع اسعارها.وان نظام البناء هو نظام بناء مخصص للطبقة فوق الوسطى والاستقراطية فقط.ان سياسة جديدة يجب ان تخطط بعقل اشتراكي وهذه السياسة يجب ان تعالج بشكل خاص مسألة نظام البناء وجعله ملائما لبناء اكبر عدد ممكن من المساكن لا لبعثرة الاموال على مساكن واسعة وجميلة.ان عشرات الآلاف من العائلات تعيش في ضواحي المدن الكبرى ببيوت مستواها مثل زرائب الحيوانات.ان عشرات الالوف من العائلات تتساكن في بيت واحد وكل عائلة تعيش في غرفة.ان الدولة – بتوجيه الحزب – مدعوة لوضع سياسة اسكان جديدة ثورية واشتراكية لكي تستطيع تلبية حاجات المواطنين وتكون في نفس الوقت منسجمة مع برامج الانماء الاقتصادي.الا ان حديثنا عن حاجات المواطنين من المساكن ينبغي ان لا يصرف اذهاننا عن موضوع الايجارات.لقد تحولت الايجارات في ظروف الضغط الاسكاني وزيادة الطلب على العرض الى ضرب من الابتزاز المفضوح الذي يكاد يرقى الى درجة الربا.وبالاضافة الى كل هذا فان قانون الايجار يحوي ثغرات واسعة مكنت من التلاعب والاحتيال لذا ينبغي اعادة النظر في هذا القانون بشكل تصبح فيه الاجور معقولة ويصبح تطبيق القانون حقيقيا وفعالا، واخيرا بشكل يستطيع فيه توجيه حركة البناء وفقا لبرامج انمائية لاقتصادنا الوطني.واذ كنا نتحدث عن الاسكان في المدن فاننا يجب ان لا ننسى قضية الاسكان في الريف ايضا، ونحن لسنا بحاجة هنا الى وصف هذه الحالة وإنما حسبنا ان ننبه هنا الى اهمية هذه القضية وخطورتها ووجوب دراسة مشاكل القرية بجميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصورة علمية عميقة، والعمل على وضع تخطيط واع لمجابهة هذه المعضلة وتعبئة جماهير الفلاحين للبدء بعمل ملموس وجدي في هذا الميدان.ان مثل هذه المهمة هي من المهام الاساسية لوزارتي الاصلاح الزراعي والشؤون البلدية والقروية، الا ان مسألة تعبئة الفلاحين وتحريكهم تقع على عاتق الحزب بالدرجة الاولى كما انها مرتبطة بتنفيذ الاصلاح الزراعي وفق اسلوب ثوري وضمن اطار جماعي.

٤-ان ضمان الطبابة المجانية لجميع المواطنين من ابسط مسلمات التفكير الاشتراكي ومن اولى مهام المجتمع الاشتراكي.ان تأميم الطب هو الوسيلة الوحيدة الفعالة لتأمين هذه الغاية.الا ان نجاح تأميم الطب لا بد له من ظروف موضوعية تهيئ نجاحه والا اصبح وسيلة لتخريب العمل الطبي.ولذلك فان تأميم الطب يمكن ان يتم حين توفر الشروط الفنية

التي تهيأ لنجاحه، واول هذه الظروف هو تهيئة العدد الكافي من العاملين في الميدان الطبي لذا يجب ان تلحظ في مخططات التنمية تأمين هذه الاحتياجات خلال اجل قصير جدا. وخلال السير المتدرج لتأميم الطب يجب صرف الاهتمام الكافي لتوسيع الخدمات الطبية التي تقوم بها وزارة الصحة، والعمل على ضبط العمل فيها على نحو ثوري دؤوب مؤمن بخدمة الجماهير. ان فعالية الخدمات الطبية وتوسيعها ستساهم في القضاء على القطاع التقليدي الحر في الميدان الطبي بصورة تدريجية كما ان تزايد العناصر العاملة في الميدان الطبي سيساهم ايضا في القضاء على هذا القطاع، وفي المراحل الاولى من العملية يمكن فرض التزامات معينة على الجماهير اذا كانت السلطة عاجزة عن القيام بهذه المهمة الواسعة. الا ان المجانية يجب ان تبقى هدفا ملحا وعاجلا امام السلطة. ان وزارة الصحة بالاشتراك مع الحزب مطالبة بوضع دراسة مفصلة عن موضوع التأميم. ان الفئات الرجعية من العاملين في الحقل الطبي تستقتل لمنع أي تحويل اشتراكي للخدمات الطبية، فمثلا تبرز هذه الحقيقة بصورة خاصة في الهيئة التدريسية في كلية الطب التي قاومت وتقاوم كل محاولة لتوسيع تدريس الطب في جامعة دمشق وانشاء كلية اخرى للطب في جامعة حلب. ان وزارة التربية والتعليم مدعوة لمعالجة هذا الموقف بسرعة وبجرأة وحزم. ان جزءا من تعميم الطبابة المجانية للجماهير تتعلق بقضية الادوية، لذا فان موضوع التأميم لاسترداد الادوية يبدو هدفا ملحا وعاجلا، خصوصا وان هناك امكانية لاتخاذ مثل هذه الخطوة.